

العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة

د. خالد حمادي المشهداني

مدرس

جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

يسرى حازم جاسم الحيالي

مدرس مساعد

المقدمة:

بعد النمو الصناعي احد المرتكزات الاساسية في التحولات والتغيرات الهيكيلية لاي اقتصاد ، وذلك لكون القطاع الصناعي يمثل القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول اذ يؤدي النمو الصناعي الى تحقيق الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والتي سيكون لها تأثير ايجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي والناتج القومي ، كما ويعتبر النمو الصناعي ظاهرة كمية وتحول تدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج وخلق الرفاهية ، ويتاثر النمو الصناعي بجملة من المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها تأثيراً مباشراً في رفع معدلاته، بما يخدم عملية التنمية الصناعية من خلال تخصيص الموارد التي تتجه باتجاهاتها الصحيحة في خدمة النمو الاقتصادي والصناعي .

أهمية البحث

تمثلت اهمية البحث لتسليط الضوء على اثار المتغيرات الاقتصادية من خلال الاطر النظرية مع تحليل وقياس اثر هذه المتغيرات على معدلات النمو الصناعي للدول المختارة من كل قارة بمعدل دولة وهي (المغرب، تايلاند، البرازيل، فنلندا، والمكسيك) لتمثيل بيئات مختلفة للنمو الصناعي .

مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث بظهور تباين معدلات النمو الصناعي بين الدول رغم ان بعض هذه الدول استخدمت نفس ستراتيجيات التصنيع اضافة الى وجود اختلافات في التأثير المباشر للعوامل الاقتصادية المؤثرة في النمو الصناعي بين دولة و اخرى والتي قد تؤدي الى اعاقة النمو الصناعي .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في النمو الصناعي لتجارب دولية مختارة لتحديد طبيعة تأثير كل من هذه العوامل في بيئات ونظم اقتصادية مختلفة بالاعتماد على الاطر النظرية والتطبيقية مع التأكيد على التقدير الكمي لاثر هذه المتغيرات في النمو الصناعي لكل دولة وذلك للوصول الى نتائج ومقترنات قد ترشد متذبذبي القرار في توجيهه الموارد الاقتصادية بما يخدم النمو الصناعي .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المتغيرات الاقتصادية المتمثلة (سعر الفائدة، سعر الصرف، السكان، التضخم، الاستثمار الاجنبي، الفائض او العجز ومؤشر ادراك الفساد) متباعدة التأثير في معدلات النمو الصناعي بين دولة واخرى .

منهج البحث

اعتمد البحث على اسلوب الربط بين منهجين: الاول، الوصفي والتحليلي الذي يستند الى الدراسات النظرية في موضوع العوامل المؤثرة في النمو الصناعي، والثاني قياسي كمي يستند الى طائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير النتائج لاتجاه الكمي لتقدير الجانب التطبيقي ، وقد تضمنت مدة الدراسة سلسلة زمنية امدها ثمانى وعشرون سنة (١٩٨٠-٢٠٠٨) ، حيث ان هذه المدة تمكنا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية احصائية دقيقة تعكس نتائج التطبيق.

شملت خطة البحث على مبحثين ، المبحث الاول الجانب النظري مدخل مفاهيمي في النمو الصناعي من خلال التعرف على النمو الصناعي ، مصادره ، محدداته ، وطبيعة العلاقة بين كل من هذه المحددات والنمو الصناعي .

اما الجانب الثاني والمتمثل بالجانب العملي فقد تضمن وصف النموذج القياسي المستخدم في التحليل مع تقدير وتحليل اثر المتغيرات في النمو الصناعي في الدول المختارة كل على انفراد. وخرج البحث بجملة من النتائج والمقترنات وفي اطار العمل هنالك صعوبات تتعلق بالحصول على البيانات وخاصة بيانات هيئة الشفافية الدولية التي تشكلت عام ١٩٩٣ والتي اعطت بيانات عن مؤشر ادراك الفساد منذ عام ١٩٨٠ من خلال البيانات التاريخية التي اصدرتها الهيئة .

المبحث الأول: الجانب النظري

مدخل مفاهيمي في النمو الصناعي

(١-١) مفهوم النمو الصناعي

تميز الصناعة على القطاعات الاقتصادية الأخرى كونها تلعب دوراً متميزة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن خلال ارتفاع معدلات النمو فيها وارتفاع معدلات الانتاجية حيث تسهم وبشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي وتمثل عملية التصنيع في زيادة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الإجمالي ، والتصنيع عملية ناتجة عن ، او مصاحبة للتنمية الاقتصادية حيث يعد التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية لذا فان عملية التصنيع وعملية التنمية الاقتصادية هما عمليتان متلازمتان . (القرشي ٢٠٠١، ٢٣)

وفي العقود التاليتين للحرب العالمية الثانية فشل الاقتصاديون في التفرقة بين النمو growth والتنمية development ، حيث كان الاعتقاد ان التنمية تتحقق عندما تتمكن دولة ما من تحقيق زيادة في الناتج القومي الإجمالي مرتفع ومستمر (٥% مثلاً او أكثر) .

اما في السنوات الأخيرة شاع تعريف النمو بأنه معدل التغير في الناتج القومي الإجمالي ، اما التنمية فينظر إليها باعتبارها مفهوم يشمل النمو والتوزيع والتغييرات الهيكلية التي تهدف إلى تطوير مستوى الحياة العامة للمجتمع .

وهنا يمكن ان نميز بين نوعين للنمو ، نمو شامل extensive ونمو كثيف intensive حيث يتحقق النمو الشامل عندما ينمو انتاج دولة ما مقاساً بالناتج القومي الحقيقي ، ولما كان هدف النمو هو رفع مستوى الأفراد فسينصب التركيز بشكل عام على النمو الاقتصادي الكثيف أي تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد أي ان نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي او من الدخل هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف ، وعلى ذلك فان النمو يركز على التغيرات بالإنتاج اما التنمية فتشمل التغيير الهيكلي فضلاً عن توزيع ثمار النمو ، ويرى الاقتصاديون ان النمو الكثيف سوف يؤدي عملياً ومع مرور الزمن الى تحسين حياة المجتمع ككل ويرى هؤلاء ان الانتاج والمستوى الاعلى للدخل سوف ينتشر في كل قطاعات المجتمع بحيث يؤدي الى تحسين الفرص الاقتصادية منها فرص التعليم ورفع المستوى المعاشي لبناء المجتمع وسميت هذه النظرية بنظرية الانتشار لتحسين مستوى حياة الناس Trickle down theory .

اما معارضوا هذه النظرية يرون انه ليس من اللازم ان يؤدي النمو الى تحسين مستوى الحياة اذا كان هناك تباين في توزيع الدخل ويشيرون الى تجربة البرازيل في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي فرغم ان النمو كان سريعا الا ان التباين في توزيع الدخل جعل ٢٠% من أغنىاء المجتمع يستأثرون بأكثر من ٦٠% من الدخل الكلي . (جوارتي ، وسكروب ، ١٩٨٢، ٥٨٣)

على الرغم من امكانيات التمييز بين النمو والتنمية فان النمو ملزم للتنمية ذلك انه بدون نمو اقتصادي مستمر سوف يكون تحسين الفرص الاقتصادية والمركز الاجتماعي لعامة الناس في دولة ما امراً مستحيلاً .

وبما ان النمو الصناعي يمكن ان يعد ذلك الجزء الفعال الذي يسهم في النمو الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي ويجب ان يلزمه التنمية الصناعية والتي تعد مكملة لعملية التنمية الاقتصادية (التميمي، ١٩٨٥، ١٤-١٦).

(٤-١) مصادر النمو الصناعي

ان محتوى النمو الصناعي يرتكز على ثلاثة عوامل اساسية تشمل: الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، والتقدم التقني والتقدم التكنولوجي، والتنظيم الاقتصادي الكفوء.

أ- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري: يعتبر رأس المال الفكري جزء من رأس المال البشري والذي يعرف على انه مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنتهم من الإسهام في النشاط الانتاجي ، وبالتالي الإسهام في النمو الاقتصادي (السعادات ، بدون سنة ، ٢) .
اما راس المال البشري يعتبر اداة جوهرية واساسية لكل عملية تحول اقتصادي واجتماعي والتي تؤمن جنبا الى جنب مع راس المال المادي لنجاح اي عملية اقتصادية او اجتماعية وقد عرفه شولتز بأنه جزء متكامل ومتمم مع الافراد ويعزز قدراتهم الفردية في الانتاج ويفصل مجالات الاستثمار البشري في قطاع الصحة وقطاع التعليم وبرامج التدريب .(المولى ، ١٩٩٣ ، ١١)

وقد برزت أهمية هذا العامل الانتاجي المهم من حيث طبيعة موارده البشرية وما تمتلكه من مهارات متجدد ومتطور مع تطور المخزون الفكري للإنسان وتراكم الخبرة التجريبية اضافةً إلى التباين في القدرات البدنية والفكرية والعقلية بين فرد وآخر . كما ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على انه كل ما يزيد انتاجية العاملين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها بالتدريب والذي يغير من سلوك العاملين وتنمية قدراتهم البشرية وجعلها في مستوى الحاجات المتطرفة للنمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة وتحسين الانتاج بالكم والنوع، اذ يعد العنصر البشري من اهم عناصر الانتاج والتي يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم وتدريب حيث يسهم التعليم والتدريب في تراكم رأس المال البشري . (المشهداني ، ٢٠٠٩ ، ٤)

وقد ذكر شولتز أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان والتي لها دور كبير في تكوين الوحدة الاقتصادية . كما أنه يعتقد بأن البشر أنفسهم يمثلون هدف النمو الاقتصادي المتوقع .
وتشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشرياً كفوءاً تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك باعتبار أن التقانة نمطاً تقود النمو وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري . بينما لا تخضع البلدان ضعيفة التقانة وضعيفة الموارد البشرية لزيادات ذاتية في الإنتاجية والنمو .

إن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويلاً الأجل، ويزداد سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني وبعد مصدرًا من مصادر النمو المستدام ، أما رأس المال المادي والذي يقصد به الأموال و المواد والأدوات الازمة لاي نشاط اقتصادي و يقسم إلى قسمين رأس المال الثابت مثل الأرض، البناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية،اما رأس المال المتحرك مثل المواد الخام التي سيتم تصنيعها ، ويعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لأي جهة .
(كنعان ، ١٩٩٨ ، ٣٧)

ب- التقدم التقني والتقدم التكنولوجي: يعرف التقدم التقني بأنه تبني أساليب وطرق جديدة في الانتاج تمكن العاملين من انتاج السلع باقل كلفة وعلى الرغم من ان التقدم التقني لعب دوراً مهماً في دعم وتطوير التقدم المادي فانه لا يعد شرطاً كافياً للنمو الاقتصادي المتواصل ، ولكن أن تمتلك البلدان قوة عمل ماهرة لتشغيل وادامة المكائن قبل ان تستخدم التقنية الحديثة للنمو الاقتصادي ، فقد أضيف عامل ثالث الى دالة الانتاج الا وهو التقدم التقني بالإضافة الى العمل ورأس المال. (القرishi والشمرى، ١٩٩٣-٥٢١)

ان التقدم التقني والعلمي يؤدي الى حدوث تغيرات واسعة في الانتاج والعمل الذي يستلزم كوادر بشرية خاصة تتناسب مع التقدم الحاصل وان التعليم اصبح مسؤولاً عن اعداد الافراد والاسهام بوعي وادرارك في دفع عملية التنمية الى الامام. (المولى ، ١٩٩٣ ، ٦٦)

ولا بد من اختيار البديل الأفضل الذي يتلائم وظروف المجتمع واهداف التنمية والتصنيع وهذا نابع من حقيقة اساسية وهي انه لا يوجد اسلوب فني او تكنيك صناعي واحد وانما هنالك اكثر من اسلوب له ظروفه وسماته وطبيعتها المتميزة ومن ثم انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع .(مصطفى ، والكداوي ، ١٩٩٩ ، ٤٦) وبختلف هذا المفهوم عن مفهوم التقدم التكنولوجي حيث تعددت المفاهيم والتعاريف للتكنولوجيا وتركزت حول وجهة النظر التقنية والاقتصادية، فمن الناحية الفنية نجد أن مفهوم التكنولوجيا هو عبارة عن التطبيق العلمي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، ومن الوجهة الاقتصادية فان مفهوم التكنولوجيا هو عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية وفق الاكتشافات العلمية في تطوير الأساليب الفنية المستخدمة فيها بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب. (آدم ، ٢٠٠٠ ، ١)

والتقدير التكنولوجي وتحسين مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة مثل اكتشاف المكائن والمعدات الإنتاجية التي تسهم في زيادة معدلات الانتاج من العوامل المسئولة عن النمو الاقتصادي ان لم يكن اهمها على

الاطلاق، يرى سيمون كوزنطيس ان إسهام رأس المال المادي والبشري يكاد لايزيد عن ١٠% من معدل النمو في حصة الفرد من الناتج القومي، وهذا يعني ان ٩٠% من الزيادة في متوسط دخل الفرد لاتعود الى الزيادة في الكميات المستخدمة في العملية الانتاجية من عناصر الانتاج وانما لعوامل اخرى يدمجها الاقتصاديون تحت مظلة التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي .(كتنان ، ١٩٩٨ ، ٣٦-٣٧)

ج- التنظيم الاقتصادي الكفوء: التنظيم هو أحد عناصر الانتاج ويؤثر في بقية مدخلات الانتاج ومخرجاته ، فهو الذي يحدد حاجات المجتمع والاساليب التنظيمية تهدف لاشباع تلك الحاجات التي يجب ان تتلائم مع خصائص وظروف الوحدة الانتاجية ذاتها وزيادة كفاءتها عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة. (عبد الرحيم والطويل، ١٩٨٨ ، ١١-١٣)

ويعرف محمد العجلوني على انه يجمع عناصر الانتاج الثلاثة ويدمجها مع بعضها بنسب يختارها ، فهو يخطط لها وينظم اعمالها ويقود مسيرتها ويوجه انتظارها ويراقب اداءها وينسق فيما بينها من اجل تحقيق الهدف المنشود بينما ينال كل عنصر مردوده على هيئة ريع او فائدة او اجر ، فان للتنظيم عائد ايضا اما جني ربح او خسارة. (العجلوني ، والحلق، ٢٠١٠ ، ١٢٦).

كما ويعرف " التنظيم الاقتصادي بانه الوسيلة التي يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة . وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لأخر ". ويمكننا على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

١ - التنظيم الاقتصادي الحر، وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي . ويتتصف هذا التنظيم باللامركزية والعفوية، ومن أهم خصائصه: اقتصاد يقوم التوازن فيه على آلية السوق، ويعتمد المشروع الخاص ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بصورة غير مباشرة من خلال الدور الرقابي وتشريع القوانين.

٢ - التنظيم الاقتصادي الموجه، الذي يعتمد النظام الاقتصادي المخطط لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يقوم التخطيط المركزي والشامل بتحقيق التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته ([الكتيري](#) ، ٢٠٠٤ ، ١).

(٣-١) محددات النمو الصناعي

(١-٣-١) الفساد الاقتصادي :

يعرف الفساد الاقتصادي بأنه "استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية". ويعرفه آخرون بأنه، "سوء استخدام المنصب لغايات شخصية" (الجابري ، ٢٠٠٥ ، ٢).

إن الفساد أصبح ظاهرة عامة تعكس تدني وتخلف وسوء البنية المؤسسية والهيكلية للنظام الاقتصادي والسياسي والقيمي. وهو بهذا التعريف لم يعد فقط فساداً صغيراً وفساداً كبيراً، فساد مستتر وفساد ظاهر وإنما فساد مركب يعكس أوجه خلل أساسية هيكلية في بنية المجتمع والدولة اقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً. (الأفندى ، ٢٠٠٥ ، ٢)

يؤثر الفساد سلباً على عملية التنمية حيث يسهم في رفع تكاليف المعاملات الاقتصادية فضلاً عن التأثير في الكفاءة من خلال درجة عدم التيقن خاصةً في الاستثمارات طويلة الأجل مما يسبب تشوّه في الأولويات القطاعية والخيارات التكنولوجية ويدفع هذه الاستثمارات والكافاءات إلى الحصول على العوائد السريعة والاستثمارات الريعية والخدمية قصيرة المدى فضلاً عن التوجيه نحو التخفي خارج القطاع الرسمي كما يحدد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات المشروعة وخاصةً الإيرادات الضريبية كما يؤثر الفساد في تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج أما لغسلها أو للتهرب من المسائلة مما يشكل نضوب للموارد الوطنية كما يؤثر الفساد من خلال ممارساته المتمثلة بالرشوة والمحسوبيّة والاحتيال والاختلاس والتزوير وتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص في التأثير السلبي للعقود الحكومية من خلال تخصيصها إلى جهات تفقد إلى الكفاءة من خلال التلاعب بشروط العقود الحكومية فضلاً عن التأثير في توزيع الخدمات والمرافق والاراضي التي تمنحها الحكومة بشكل غير متكافئ كما يسهم في زيادة الإجراءات البيروقراطية و يؤدي إلى تعطيل الاجراءات القانونية من خلال رشوة القائمين على اجهزة الرقابة والمسائلة كما يمكن ان يسهم الفساد في التأثير في مستوى الجودة والنوعية م خلال طرح منتجات لاتتماشى مع المواصفات الفنية للسلع المنتجة (راشد والكراسنة، ٢٠٠٥، ٢٣٥-٢٤٠)

طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعيق النمو الصناعي مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط الاستثمار الأجنبي أيضاً ويُخفض الموارد المتاحة للهيكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر. وباختصار فالفساد هو المعموق الأول للتنمية المستدامة وعميق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد.

والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخفيض الموارد العامة (ولا سيما المستمدّة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسؤولون المحليون الفاسدون ، ولكنه يبقى البلد الفقير فقيرة ويعوقها من النمو. ولهذه الأسباب فإن مانحى المساعدات يرکزون بدرجة متزايدة على الفساد وأنثره على التنمية ويدركون الحاجة إلى ابتكار برامج لمساعدة الحكومات في القضاء على الفساد، إذ يسهم الفساد في تدهور كفاءة الإنفاق الاستثماري العام والتآكل السريع للبنية التحتية نظراً لهشاشة وضعف مستوى جودتها بسبب الرشاوى والعمولات التي تؤدي إلى سوء استخدام الموارد المخصصة وزيادة كلفة هذه المشاريع والوساطات في اختيار المشروعات التي تكون رديئة وغير مطابقة للمواصفات الصحيحة،

ان الآثار السلبية للفساد على حجم ونوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي أرجعت السبب إلى تقدير المستثمر الأجنبي للفساد باعتباره ضريبة جائرة على أعمالهم، إضافة إلى ان الفساد نفسه يشكل عنصراً من العناصر الراهنة لمستوى المخاطر التي تواجه هؤلاء المستثمرين. إضافة إلى أن الفساد يكون مفتناً بسوء توزيع الدخل والثروة ، حيث أكدت دراسات على وجود علاقة سلبية بين الفساد وتوزيع الدخل والثروة ، كما يقترن الفساد بتدحر مؤشرات التنمية البشرية بسبب تخفيض الموارد المخصصة لطبيعة أهداف التنمية البشرية إضافة إلى تدني كفاءة توظيف وإدارة هذه الموارد المخصصة والقليلة أصلاً (النجار، ٢٠٠٦ ، ٤) .

- (١) الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك خلط بين ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment ويرمز له FDI والاستثمار الأجنبي الغير مباشر او المحفظي Foreign Portfolio Investment ويرمز له FPI فالاستثمار الأجنبي المباشر كما عرفه الياباني Kojioma بأنه: تلك التحركات في رأس المال الهدفية بشكل اساسي الى ادارة ارباح مؤسسات الشركات المتعددة الجنسيات وطبيعة عملها وهدفها متجاوز الدول المضيفة او المستقبلة له ، وعرفته Linda بأنه: النشاط الذي يظهر كجزء من الخطط الاستثمارية الاستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات استجابة للنقلبات التي تحصل في اسعار الصرف وفي ظل ظروف السوق.

اما منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تعتبره : توظيفات أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة أي استثمارات طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر من دولة اخرى يكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الاجنبي او من بلد الاقامة ايا كان المستثمر فرد او شركة او مؤسسة. اما الاستثمار المحفظي الذي يتضمن الاستثمار في السندات الحكومية والمؤسسية وكذلك القروض المصرفية الطويلة الأجل واصول ملكية الاسهم (الجميل، ٢٠٠٢ ، ٢٤٥) .

اما اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وبالاخص الدول النامية ستؤدي حتماً الى نمو اقتصادي وتوزيع اكثر كفاءة للنشاط الاستثماري داخل البلد لأن التحرر المالي قد يؤدي إلى تقليل القيود المالية التي تفرض على المنتجين في الدول النامية (الشكرجي، ٢٠٠٦ ، ٤٢-٤٧) .

كما أن انعاش اقتصاديات الدول النامية وتحقيق تنمية مستمرة ومستدامة سيؤدي إلى رفع المستوى المعاشي للسكان والدخول في مشاريع انتاجية جديدة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة فرص العمل

والتي ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابياً ويحرك عجلة النمو الصناعي ولايمكن ان يكون نمو اقتصادي بدون تطور تكنولوجي او تقني وهذا التطور يتم افتاؤه واستخدامه فالشركات الاجنبية تأتي ومعها التقنية المطلوبة والمعرفة التي تلعب دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي من خلال تسريعها لعملية النمو التقني كما وينتشر الاستثمار الاجنبي المباشر بالاستقرار السياسي للدولة وبشكل حساس.

كما أن المشاركة في ملكية المشروعات الاستثمارية وادارتها وتأسيسها متاحة سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنوين التابعين لجنسيات الدول المختلفة والمساهمة في تأسيس المشروعات الاستثمارية يمكن أن يتم بأى عنصر من عناصر الانتاج مادامت هذه العناصر لازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذي أسماه ن أجل.

أما الحوافز والتسهيلات الادارية والفنية فتتمثل في توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين لتمكينهم من القيام باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشاريع التي يرغبون في انشائها وتوفير المكاتب الاستشارية الخاصة ومكاتب التدقيق والمحاسبة وغيرها وكذلك توفير هيكل البنية الأساسية والخدمات اللازمة للمشروعات الاستثمارية كذلك العمل على توفير الاراضي والطاقة اللازمة للمشروعات الاستثمارية وغيرها من المرافق الضرورية المنخفضة التكاليف بالمقارنة بالاسعار العالمية ويمكن ان يكون توفر الاسواق المالية ومدى تطورها من اهم العوامل التي تسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية وهنا لا بد من التركيز انه رغم السمات الايجابية للاستثمار الاجنبي الا انه لا يخلو من السلبيات الجوهرية المتعلقة بالتبعية للدولة بتوجهات الشركات والدول المستثمرة مما يؤثر على القرار الاقتصادي ومن ثم السياسي لهذه الدول المضيفة(عبد الرزاق، بدون سنة، ٣ - ١).

(٣-٣) السكان:

إذا كانت الآراء السابقة والصورات فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين السكان والتنمية ، تركز على أثر السكان على التنمية فإن بعضها يتصور أن هذا التأثير يسير في اتجاه واحد وبالتالي يتوقع أن السكان يمكن أن يكونوا معوقاً للتنمية ورأي آخر يرى أن التأثير يعد نتاج أو محصلة لشبكة من العلاقات المعقدة بين حجم السكان والنمو والتكون والتوزيع من ناحية وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى ويدعو إلى ضرورة زيادة السكان باعتبارهم أساس وجود المجتمع ودعامة جوهرية لتنميته ويؤكد على أهمية الجهود الإنسانية في التحول التكنولوجي كمحرك أول للنمو الاقتصادي والصناعي حيث يستلزم أن تكون السياسات السكانية جزءاً مكملاً للاستراتيجية العامة للتنمية وإنه من الضروري الجمع بين التغيير السكاني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي إذ بإمكان الأثنين معاً الإسهام في حل المشكلات المطروحة وبالتالي في ترشيد خبرة العالم الثالث في هذا الصدد وتطور فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية (السقا، ٢٠٠٩، ٢٠).

إن النمو السكاني عامل مشجع للنمو الصناعي و يمكن دراسة هذا الأثر من خلال الاتي اذ يؤثر النمو السكاني في عرض قوة العمل يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الاضافي لا يساهم في زيادة الانتاج إذا لم يتاسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويُخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتدنى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان.

كما ويؤثر النمو السكاني في الادخار والاستثمار في القطاع الصناعي حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الصناعي والدخل الفردي، وتستند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد، حيث أن التزايد السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات الازمة لعملية التنمية الصناعية ، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد افرادها يجعلها تكاد لا تفوي باحتياجات هؤلاء الافراد من السلع الاستهلاكية الأساسية ويحدد من حجم الادخار وبالتالي الاستثمار والتي تؤثر سلباً على معدلات النمو الصناعي . وللنحو السكاني تاثير في الاستهلاك حيث يؤدي إلى زيادة الطلب الاجمالي على السلع والخدمات مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاً على عملية النمو الصناعي ومن ثم النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى يرى بعض المفكرين من علماء السكان والمجتمع أن النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الانتاج والتي من شأنها أن تزيد من الانتجالية ويسهم أيضاً في تنظيم فعالية الانتاج بفضل تحسين تقسيم العمل ويؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عدد أكبر من السكان هذا ما أكدته الاقتصادي البريطاني كولن كلارك وهو من دعى إلى فكرة أن النمو السكاني عامل مشجع في التنمية وايده الاقتصادي هيرشمان حيث يرى أن الزيادة في السكان سوف تؤدي إلى تخفيض مستويات المعيشة ، الا إذا كان هناك اهتمام من جانب السكان بمستويات معيشتهم والسعى نحو زيتها من خلال زيادة الانتاج ، كما إن أحد القواعد المتعارف عليها من الناحية السيكولوجية أن الناس دائمًا ما ترفض تخفيض مستويات المعيشة الخاصة بها وان الانشطة التي يقوم بها المجتمع الذي يرفض انخفاض مستويات المعيشة بالنسبة لسكانه سوف تؤدي إلى زيادة قدرات هذا المجتمع ومن ثم يكون قادرًا على استغلال فرص النمو الصناعي التي كانت متاحة فيما سبق ولم يتم استغلالها (ماكنيكول ، ٢٠٠٣ ، ٢).

(٤-٣-١) التضخم:-

يعرف التضخم على انه الارتفاع العام المستمر في الاسعار ولا يعني هذا ان الارتفاع يكون في كل الاسعار اذ ان بعضها قد ينخفض وانما الاتجاه العام للاسعار يجب ان يكون صعوديا وارتفاع الاسعار يجب ان يكون مستمرا ويستبعد ارتفاع الاسعار لمرة واحدة فقط (ايدجمان ، ١٩٩٩، ٣٦٤) ويعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للاسعار ويجب ان يكون واضحا فترة من الزمن ومن المتعارف عليه ان معدلات التضخم التي تقل عن ٥% تعتبر ضمن الاطار المقبول لزيادة الاسعار بيد ان ارتفاعها فوق ذلك الحد يترك اثر ملموس على القوة الشرائية للنقد التي يتعامل بها المواطن العادي أي تراجع قدرة الافراد في المجتمع على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام (الوازنى، ٢٠٠٢، ١٧٨)

بعد التضخم أهم المعضلات الاقتصادية التي تواجه صانعي القرار لأية دولة في العالم. وعلى الرغم من الاختلاف القائم بين المدارس الاقتصادية المختلفة حول تحديد تعريف للتضخم، فإن القاسم المشترك في ما بينها أن التضخم يشير بالضرورة إلى حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار لفترة طويلة، وأنه يشمل كل أنواع السلع والخدمات .

ان الارتفاع في المستوى العام للاسعار وبشكل سريع سيخلق حالة من عدم التأكيد عند رجال الاعمال والتي تؤدي الى انخفاض الاستثمارات ومن ثم تباطئ النمو الا ان التضخم المسيطر عليه والاقل تطراً (وليكون بمعدلات اقل من ٣%) قد يؤدي الى حفز النمو الصناعي خلال فترة التضخم المعدل يعمل على خفض الاجور النقدية امام الزيادات في الاسعار وتكون اسعار السلع التي يعرضها المنتجون مرتفعة قياسا بتكلفة العمل وبذلك يحصل المنتج على ارباح حقيقة عالية يسرّها في توسيع الانتاج وتشغيل ايدي عاملة اكثر والمستخدمين الجدد سيزيدون من افاقهم وبالتالي يؤثر في زيادة الطلب الكلي بما يحقق معدلات في النمو الصناعي والاقتصادي الا انه عندما ترتفع معدلات التضخم الى اعلى من (٦%) فإنه قد يstem في البطالة نتيجة تخلف الاجور في بعض القطاعات الاقتصادية عن اسعار السلع وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للعمال وبالتالي يؤدي الى تقليل افاقهم وانخفاض الطلب الكلي وتخفيض الانتاج وزيادة البطالة والتاثير سلبا على معدلات النمو .

كما ان للتضخم اثارا سلبية في النمو الصناعي من خلال التاثير في تشويه وتحريف القرارات الاستثمارية مما سبب سوء تخصيص الموارد وتكون بطريقة على الارجح غير كفؤة فضلا عن تحول رؤوس الاموال من الاستثمار في القطاعات المنتجة التي تخدم النمو الى اتجاه المضاربة وخاصة المضاربة بالذهب والعقارات التي يكون ارتفاع الاسعار فيها اعلى من السلع المنتجة (ولسون ، ١٩٨١، ٦٢٣-٦٢٦).

ان النمو الاقتصادي احد الشروط الضرورية لزيادة متوسط دخل الفرد فضلا عن اعادة توزيع الدخل ومن خلال مراجعة العديد من الابحاث والدراسات التجريبية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ظهرت

ثلاثة نتائج رئيسية تتمثل الأولى بعدم وجود علاقة معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي في حين أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة موجبة ومعنوية لمعدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي وهو ما يعرف باثر توين Tobin Effect فقد اوضح توين عام ١٩٦٥ ان احلال النقود ذات العائد المنخفض برأس المال لكونه يمتلك عوائد اكبر في اطار التضخم سيكون له اثر موجب في النمو وجاءت النتائج التي توصل اليها كل من kormand &Mcguire مطابق لما وجدتها توين في حين تمثلة الدراسات التي اجرتها Stockman عام ١٩٨١ بالعلاقة السالبة بين التضخم ومعدل النمو للناتج الحقيقي وهو ما يعرف بالاثر المضاد لتوين Anti-Tobin Effect (عبد المجيد ، ٢٠٠٤ ، ٦٧-٦٨)

(١-٣-٥) سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأس المال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه الفرد جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يفرضها لفترة زمنية محددة ، ويختلف هذا السعر حسب المدة الزمنية وحسب المبلغ المقترض ، فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة. وبناءً على ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق المقرض والمقترض وبناء على العرض والطلب ، لأن زيادة عرض رؤوس الأموال ستعمل على انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح ،وعليه فإن لكمية النقود ومعدل دورانها دوراً في كمية النقود المعروضة ، كما أن للدافع التمويلي والتحفظي والمضاربة دوراً في تحديد الطلب على النقود. وخلاصة القول أن أسعار الفائدة هي العائد على استثمار الأموال لمدة زمنية محددة مقابل تنازل المقرض عن التصرف بأمواله طيلة فترة احتساب العائد والذي غالباً ما يكون سنوياً . (منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير للتجارة والمحاسبة ، ٢٠٠٨ ، ١)

إن التعريف الأساسي لمعدلات الفائدة هي: مقارنة بين فائض عرض من الدخل يستهدف توفيره وبالتالي استثماره يقابلها فائض طلب يستهدف إنفاقه وبالتالي يسعى إلى اقتراضه، وتتطلب العلاقة بين النمو الصناعي وارتفاع معدلات التضخم من الدولة إلى التدخل للحد من كمية عرض النقود التي تقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وفي حالة الركود الاقتصادي قد لا تحتاج المؤسسات إلى مبالغ تمويل إضافية مما ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة إضافة إلى ذلك تتناقص معدلات التضخم أثناء الركود الاقتصادي وهذا يقود إلى انخفاض أسعار الفائدة ، فالعلاقة بين سعر الفائدة والتضخم تكون علاقة طردية كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما زادت أسعار الفائدة ، إلا أن المستثمر يبحث عن ارتفاع في أسعار فائدة

عملة تتسم باستقرار قيمتها ، فالجمع بين سعر فائدة مرتفع واستقرار في قيمة العملة عامل جذب وتدفق لرؤوس الأموال مما يسهم إيجابيا في معدلات النمو الصناعي (الاقتصاد والأعمال ، ٢٠٠٩ ، ١).

(٦-٣) سعر الصرف:-

هو السعر الذي تُقيّم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية، ولذلك فإن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها أي بلد، وبما أن التجارة هي استثمار أيضاً سعر الصرف يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية، حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر اقتصادي، ولكن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على القدرة التنافسية البلد وبالتالي يؤثر في ميزان المدفوعات في النهاية، ويمكن أن يكون سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية من أجل تحقيق معدلات معينة في التضخم أو النشاط الاقتصادي. (قديح ، ٢٠٠٧ ، ٢)

كما ويعرف سعر الصرف على انه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقى الاقتصاديات.

وتشير الأدبيات المتعلقة بنظم سعر الصرف على أن هناك تأثير لأنسعار الصرف على النمو الصناعي، ويكون ذلك التأثير إما مباشرة من تأثير سعر الصرف بالصدمات أو غير مباشرة بتأثير سعر الصرف على كل من الاستثمار، التجارة وتطور القطاع المالي، وتشير النظرية الاقتصادية أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في تلك الدول الذي بدوره ينعكس على النمو الصناعي للبلد. وفي حال تراجع أسعار صادرات دولة ما فإن انعكاس ذلك على النمو الصناعي يعتمد على إن كان نظام سعر الصرف ثابت أو معوم.

ابتداءً فإن انخفاض سعر الصادرات سيؤدي إلى انخفاض العائد من هذه الصادرات ، الأمر الذي سيؤدي إلى التراجع في النشاط الاقتصادي ومنه النشاط الصناعي، وكذلك في العمالة، كون أن إيرادات الدولة من العملة الأجنبية ستختفي في ضوء انخفاض أسعار الصادرات، فإن العملة الأجنبية ستكون قليلة مما سيؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية. وفي حال اعتماد الدولة نظام سعر صرف ثابت فإنه يتطلب من الدولة التدخل للحفاظ على سعر الصرف للعملة المحلية من خلال البدء بشراء العملة المحلية، مما سيقلل من توفر هذه العملة اللازم لمنح التسهيلات والاستثمارات مما سينعكس سلباً على النمو الصناعي، وفي حال اعتماد الدولة لسعر صرف من أو معوم، فإن الدولة غير ملتزمة بالتدخل لرفع سعر الصرف، وبالتالي سيؤدي عدم توفر العملة الأجنبية وإلى المزيد من الانخفاض في سعر العملة المحلية الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الصادرات وبالتالي ازدياد في النمو الصناعي.

كما ويؤثر سعر الصرف في النمو الصناعي بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على مكونات النمو مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي، ويرى بعض الاقتصاديين أن نمو معدل الاستثمار يكون أكبر في حالة سعر الصرف الثابت نتيجة للتقليل من درجة عدم التأكيد، كما أن لتغيرات سعر الصرف ودرجة الانفتاح أيضاً لها تأثير على النمو الصناعي من خلال أن الدول التي تكون منفتحة على التجارة سيكون النمو فيها أكبر لتوفر التطورات التكنولوجية الكبيرة، وبالتالي الاستفادة من التعامل مع الأسواق الكبيرة، كذلك الانفتاح على التدفقات الرأسمالية يمكن أن تكون محركاً للنمو الصناعي من خلال زيادة الاستثمار (قدي ، ٢٠٠٣ ، ١٠٣).

إن تطور الأسواق المالية يعد تأثيراً غير مباشر لسعر الصرف في النمو الصناعي والذي يأخذ اشكالاً أخرى تتمثل في (راشد والكراسنة ، ٢٠٠٥ ، ١٠) :-

أ- مقاومة التضخم: قد يؤدي استقرار قيمة العملة المحلية إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في المستوى التنافسي للمؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

بـ_ تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي (الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية) إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها.

جـ-توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي ... (مواد أولية، زراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمى فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور ويتم الأخذ بآي من الخيارات حسب المردود الاقتصادي وحجم العائد لكل منها.

دـ-تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي إعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام ١٩٤٨ م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما إعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

(٧-٣) عجز الموازنة العامة للدولة

تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً مهماً في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني في المجتمع وفي طور تسامي الاهمية التي تحتلها الموازنة في مختلف دول العالم وخاصة في النشاط الصناعي فقد اتجه العجز في الموازنة العامة للدولة إلى التزايد في مختلف دول العالم وخاصة بعد تجاوزه الحد المعقول ووصوله إلى مستويات باتت تهدد الاسقرار المالي والنقدى للدولة وأصبح العجز ذات سمة هيكلية ولا علاقة له بالدور الاقتصادية وما افرزه من ضغوط تضخمية وتدور في القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدور في المستوى المعاشي وما يصاحبه من اثار سلبية اقتصادية اجتماعية سياسية وتصاعد حجم الدين الخارجي والداخلي مما زاد من اعباء الموازنة العامة واستنزاف الاحتياطيات والاصول الخارجية والفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي له رؤية بان النظام الرأسمالي وبشكل نلائقى قادر على تنظيم نفسه والتوازن الاستقراري وشرط استقراره اليما يتمثل في ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي اغلب الدول النامية والمتقدمة تعانى من عجز الموازنة وما تتطوى عليه من نفقات عامة تؤثر في حجم الطلب الكلى والذي يؤثر سلبياً في النمو الصناعي والاقتصادي .

ان السياسة المالية سلاح في ايدي الحكومات لضبط حركة الاقتصاد وما يراد لها من استقرار وتوازن من خلال المعاملة الكمركية والضرائب على الواردات والصادرات وحركات رؤوس الاموال بالإضافة الى التأثير الواضح على الادخار والاستثمار ومن الناحية الاجتماعية تلعب الموازنة العامة دور هام في اعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والاعانات المدفوعات التحويلية لتخفيض حدة التفاوت الاجتماعي ورفع المستوى المعاشي لذوي الدخل المحدود

ان النمو الكبير الذي حدث في النفقات العامة من خلال لجوء بعض الدول النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية والاسراع بتكوين راس المال تعمد الدول إلى احداث عجز في موازنتها العامة عن طريق زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة وللجوء إلى طبع نقود ستؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الاسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم راس المال وكان مؤيدو انصار سياسة التمويل التضخمى يعتقدون انه ما ان تبدأ الطاقات العاطلة الانتاجية التي تسهم في تمويل العجز بزيادة معدلات الانتاج فان العرض الكلى سوف يزيد وستتجه الاسعار إلى الانخفاض وقد ثبت فشل سياسة التمويل بالعجز في تحقيق اهدافها وكانت مسؤولة عن نفاقم عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم في عدد كبير من الدول النامية

خلاصة مما سبق ان عجز الموازنة ادى إلى انكماش واضح في الدول النامية مما سبب في ارتفاع الاسعار والرسوم والضرائب وفي التأثير سلباً في عملية النمو وزيادة معدلات البطالة وتدور المستوى

المعاشي للافراد والتوجه الى الخصخصة والاضرار بالعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية وانخفاض في معدلات النمو الصناعي والاقتصادي (الحاد، ٢٠٠٧، ٢).

المبحث الثاني: الجانب العملي

(١-٢) بناء وتوصيف النموذج القياسي:

للغرض توصيف النموذج المستخدم في دراسة اثر العوامل المؤثرة في النمو الصناعي تم اعتماد النموذج التالي وذلك بالاعتماد على الدراسات النظرية واختبار المتغيرات التي لها تأثير في النمو الصناعي والتي تتماشى مع النظرية الاقتصادية لتفسير قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية القابلة للتقدير بالاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي لغرض تحليل واختبار معنوية هذه المتغيرات ومن خلال القيم العددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لأن معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر ستساعد على اجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب وتسهم كذلك في التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية مستقبلاً لتمكن واضعي السياسة ومتخذي القرارات لتنظيم الحياة الاقتصادية على نحو سليم (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٢، ١٦)

تم الاعتماد على النموذج القياسي التالي لتوصيف المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة التي لها اثر بالغ في التأثير في المتغير المعتمد والمعبّر عنه بالنما الصناعي لكي يكون النموذج اكثر دقة وشمولاً وواقعية تم توصيف النموذج كالاتي:-

$$Y_i = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + \dots + B_k X_k + U_i$$

حيث ان:-

Y : المتغير المعتمد (النمو الصناعي)

Manufacturing Growth: Shares of breakdown of GDP/Value Added at current prices in Percent (all countries)

Interest Rate (سعر الفائدة) : X_1

Exchange Rate (سعر الصرف) : X_2

Population (السكان) : X_3

Inflation (التضخم) : X_4

Forging Investment (الاستثمار الاجنبي) : X_5

: (العجز او الفائض في الموازنة العامة) X_6

: (مؤشر إدراك الفساد) CPI : X_7

B₀: معلمة الثابت (النقطاطع) التي تمثل المعامل الذي يأخذ قيمة محددة عندما تأخذ المتغيرات المستقلة قيم صفرية في حالة النموذج الخطي .

B₁-B_k: معلمات الانحدار التي تحدد قيمها مقدار الاثر الناتج عن المتغير المعتمد عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة .
X₁-X_k : المتغيرات المستقلة .

U: المتغير العشوائي الذي يمثل المتغيرات التي لم تدخل في النموذج (الغير موضحة)

i : N.....4.3.2.1

وبهدف التحليل وتقدير معلمات النموذج الاقتصادي ، تم إجراء تحليل البيانات للسلسلة الزمنية من ١٩٨٠-٢٠٠٨ والتي مداها تسع وعشرون سنة والتي تمكنا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية احصائية دقيقة تعكس (Perception) نتائج التوصيف في الدول المختارة لدول مختارة ومعتمدين على المصادر الاصلية للبيانات وهي بيانات صندوق النقد الدولي وهيئة الشفافية الدولية ، اما الدول التي يشملها البحث والتي اعتمدت التجارب في الدراسة فقد تم اختيارها بمعدل دولة واحدة من كل قارة لاعطاء صورة مبسطة عن سعة انتشار هذه التجارب ب مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذه الدول هي (تايلاند، فنلندا، البرازيل، المكسيك، المغرب) حالة دراسية وباستخدام النموذج الخطي المتعدد المعتمد على طريقة المربيات الصغرى الاعتيادية (Method of Ordinary Least Squares: OLS)، على اعتبار أنها الطريقة الفضلى في إعطاء افضل تقديرات خطية غير متحيزه ، اضافة الى استخدام برنامج ال (Meny Tab) (كاظم، ١٩٨٨، ٢-١٣).

(١-١) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في المغرب^١

من اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة التي تم الإشارة إليها في الاطار النظري وتوصيف النموذج فقد اجري تقدير لمعرفة المتغيرات المقدرة فضلا عن تلك المتغيرات الرئيسية التي تعد مؤثرة على النمو الصناعي ، وقد تم استخدام الصيغة الخطية والنصف اللوغارتمية واللوغارتمية في التقدير للتوصيل الى افضل نتائج التقدير ، وقد كانت الصيغة الخطية وبطريقة الاسقاطات المتتابعة قد أعطت افضل النتائج آلاتية:-

$$Y = 20.5 + 0.138 X_1 + 0.241 X_2 - 0.00000024 X_3$$

^١- Y = 27.2 + 0.132 X₁ + 0.222 X₂ - 0.0000001 X₃ + 0.0036 X₄ - 0.00000001 X₅ + 0.0000001 X₆ + 0.535 X₇
t: 3.12 1.52 1.84 -1.78 0.07 -0.48 0.79 -0.73

R-Sq : 79.2%

R-Sq(adj): 72.3%

F: 11.42

D-W: 2.35

$$t : 11.42 \quad + 2.22 \quad + 2.49 \quad - 3.72 \\ R-Sq = 77.6\% \quad R-Sq(adj) = 74.9\% \quad F = 28.82 \quad D.W.= 2.12$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر الى أن التغيرات الحاصلة في النمو الصناعي، تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من سعر الفائدة، سعر الصرف والسكان بالإضافة الى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، أو أنها تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي (U_i) .

وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير المعتمد تبين ان قيمة (t) المحسوبة لكل من سعر الفائدة ، سعر الصرف والسكان ، هي اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها وعند مستوى معنوية (%) ، وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين المتغير المعتمد (المستجيب) والمتغيرات المستقلة ، وان المعلومات المقدرة ذات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتتساوي القيمة المقدرة .

وقد تبين ان قيمة (F) المحسوبة التي بلغت 28.82 هي اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها عند مستوى المعنوية السابقة نفسها، وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد . وبلغت قيمة درين واطسن (D-W) المحسوبة 2.12 وهذا يؤكد ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائية .

بلغت مرونة سعر الصرف 0.11 وإشارة المعلمة موجبة وتشير هذه القيمة الى انه في حالة زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة النمو الصناعي بمقدار 0.11 وبعد ذلك منطقياً اذا ان ارتفاع سعر الصرف الاسمي يؤدي الى انخفاض سعر الصرف الحقيقي ومن ثم ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المنتجة تزيد من معدل النمو الصناعي .

اما قيمة المرونة لسعر الفائدة فقد بلغت 0.059 وإشارة المعلمة موجبة تشير الى العلاقة الطردية بين النمو الصناعي وسعر الفائدة وذلك لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى جذب الادخارات الخاصة ومن ثم توجيهه الى الاستثمار والذي يؤدي بدوره الى زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم النمو الصناعي .

اما مرونة السكان البالغة -0.361 - وبإشارة سالبة فتدل على ان انخفاض السكان يؤدي الى زيادة النمو الصناعي من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة المعتمدة على الابدي العاملة الماهرة والمتردبة وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية .

تم احتساب المرونة في الدوال الخطية وفق الآتي $ep = B_o \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$ (Michaely ,1977,49-50)

تحسب المروونات في الدوال اللوغارتمية المزدوجة $ep = B_i$ (المؤمني ، ١٩٨٧ ، ١١-٩)
بالطريقة الآتية

٤-١-٢) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في تايلند^٤

اظهر تحليل المتغيرات المؤثرة في النمو الصناعي في تايلند باستخدام عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة الخطية الأفضل وبطريقة الاسقطات المتتابعة قد اعطت افضل النتائج الاتية:

$$\begin{aligned}
 Y &= -10.4 - 0.202 X_1 + 0.000001 X_3 + 0.174 X_4 + 1.79 X_7 \\
 t &: -3.46 \quad -3.46 \quad 11.10 \quad 2.21 \quad 4.77 \\
 R-Sq &= 97.5\% \quad R-Sq(adj) = 97.1\% \quad F=237.91 \quad D-W = 1.8
 \end{aligned}$$

حيث تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر ان 97.5% من التغيرات الحاصلة في النمو الصناعي تفسر بوساطة كل من (سعر الفائدة X_1 ، السكان X_3 ، والتضخم X_4 ومؤشر ادراك الفساد X_7) ، وان هذه المتغيرات اجتازت اختبار (t) حيث ان قيمة (t) المقدرة لكل متغير هي اكبر من الجدولية المناظرة لها وعند مستوى 5% وهذا يؤكد العلاقة السببية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه ، كما تبين ان قيمة (F) المحسوبة التي بلغت 237.91 هي اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها عند مستوى المعنوية السابقة نفسها ، وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير المعتمد. في حين بلغت قيمة اختبار درين واطسن (D-W) المحسوبة (1.8) وهذا يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائية.

واظهرت العلاقة الاقتصادية للعوامل المؤثرة في النمو الصناعي ان مرونة سعر الفائدة بلغ (-0.058) باشارة سالبة حيث ظهرت العلاقة العكسية بين النمو الصناعي وسعر الفائدة حيث ان انخفاض اسعار الفائدة تعمل على احتفاظ نسبة كبيرة من ثرواتهم وتحويلها في مجالات استثمارية غير الصناعة اذا ملاحظنا ان اسعار الفائدة كانت متذبذبة بين 17% في سنة ١٩٨١ و ١% في سنة ٢٠٠٣ و ٤% في سنة ٢٠٠٤ مما احدث تأثيرا سلبيا في النمو الصناعي حيث ان اسعار الفائدة المحلية في السوق العالمية تؤدي الى هروب راس المال المحلي.

فإن المحافظة على معدلات فائدة حقيقة ذات مستوى ايجابي تعمل على ابقاء الحوافز السعرية لزيادة الادخارات كما ان اسعار الفائدة السلبية تعمل على تشجيع الافراد للتوجه الى تحويل الجزء الاكبر من الارصدة النقدية الى شراء راس المال الثابت (العقارات) وحيازات النقد الاجنبي لاستبعاد حالات التضخم

$$\begin{aligned}
 2. Y &= -11.6 - 0.189 X_1 - 0.0253 X_2 + 0.000001 X_3 + 0.166 X_4 + 0.0000002 X_5 - 0.0000001 X_6 + 1.48 \\
 X_7
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 t: -1.99 &\quad -2.8 & -0.38 &\quad 5.33 & 1.81 &\quad 0.13 &\quad -0.73 &\quad 2.57 \\
 R-Sq = 97.6\% & \quad R-Sq(adj) = 96.8\% & \quad & \quad F=122.94 & \quad & \quad D-W = 1.91
 \end{aligned}$$

وهذا يؤدي الى خفض قيمة المدخرات المالية فتعجز عن تلبية حاجات الاستثمار الازمة لعملية النمو الصناعي .

اما مرونة التضخم فبلغت (0.026) وان المعلمة موجبة وان معدلات التضخم غير متسرعة حيث بلغ متوسط التضخم (4.38) ونجد هذه المعدلات عاملا في توفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي والصناعي حسب ما طرحته ساملسون اذ يشير الى ان علماء الاقتصاد قد لا يتفقون على طريقة دقيقة لاستهداف التضخم ولكنهم متتفقون على ان مستوى الاسعار مستقر ويمكن توقعه او ان ارتفاع الاسعار ببطء يعطي افضل مناخ للتنمية الاقتصادية الصحيحة (بول واخرون ، ١٩٩٥ ، ٦١٦) .

اما مرونة السكان والبالغة 2.043 باشارتها الموجبة الا ان زيادة نمو السكان تؤدي الى زيادة النمو الصناعي وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية كما يراها هيرشمان وكولن ،

اما مؤشر ادراك الفساد فقد بلغت مرونته (0.170) وشارته موجبة يشير الى وجود العلاقة الطردية بين مؤشر ادراك الفساد والنمو الصناعي ، حيث كلما زادت قيم هذا المؤشر دل ذلك على كشف الدول للفساد والحد من التجاوز على الموارد لتقدير استخدامها بما يخدم عملية النمو الاقتصادي والصناعي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

(٣-١-٢) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في البرازيل^٣ :

لتاكيد تأثير المتغيرات التي اشير اليها في الاطار النظري وتوصيف النموذج فقد اجري تقدير لمعرفة معلمات المتغيرات المقدرة ، فضلا عن تلك المتغيرات الرئيسية التي تعد مؤثرة في المعدل المذكور وكانت النتائج باستخدام الصيغة اللوغارتمية المزدوجة بطريقة الاسقاطات المتتابعة قد اعطت افضل النتائج الآتية :-

$$\log Y = -9.7 - .054 \log X_1 - .027 \log X_2 + .66 \log X_3 + .091 \log X_4$$

$$t : -1.86 \quad -2.83 \quad -7.99 \quad 2.4 \quad 4.28$$

$$R-Sq = 96.2\% \quad R-Sq(adj) = 95.6\% \quad F = 152.14 \quad D-W = 2.24$$

اظهرت القوة التفسيرية للنموذج $R-Sq$ ان التغيرات الحاصلة في النمو الصناعي تفسر بوساطة التغيرات التي احدثتها كل من الحاصلة في (X_1 سعر الفائدة ، X_2 سعر الصرف X_3 السكان ، X_4 معدل التضخم) حيث فسرت 96.2% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد النمو الصناعي .

$$^3 - Y = 16.3 - .00018 X_1 - 1.38 X_2 - 0.0000001 X_3 + .00224 X_4 - .0000001 X_5 - .0000001 X_6 + 5.29 X_7$$

$$t : 1.43 \quad -0.85 \quad -1.52 \quad -1.56 \quad 1.77 \quad -2.85 \quad -1.36$$

$$4.18$$

$$R-Sq = 93.6\% \quad R-Sq(adj) = 91.4\% \quad F = 43.66 \quad D-W = 1.73$$

وقد اجتازت هذه التغيرات اختبار (t) حيث ظهرت قيمة هذه الاختبار لكل المتغيرات اعلاه (X₁, X₂, X₃, X₄) على التوالي معنويتها، وكانت قيمها اقل من قيمة (t) الجدولية المناظرة لها، وان المعلمات المقدرة ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية ٥٪.

كما ان اختبار (F) للنموذج أظهر معنوية العلاقة اللوغارتمية بين المتغيرات والمتغير المعتمد حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 152.14 وهي بالتأكيد اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها، كما اظهر التقدير عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة (D-W) المحسوبة 2.24 . أما طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المستقلة والنمو الصناعي، فاظهرت قيمة معامل مرونة سعر الفائدة - 0.054 وباشارة سالبة حيث تؤكد وجود علاقة عكسية بين قيم هذا المتغير والنمو الصناعي، حيث اظهرت البيانات ان اسعار الفائدة كانت عالية جدا مما يؤكّد ظهور اثر لمزاحمة القطاع الصناعي من قبل بقية القطاعات (crowding out) فالمدخرات كان بالامكان توجيهها نحو الاستثمار وتحفيز النمو الصناعي الا ان ارتفاع سعر الفائدة قد كان سببا في امتصاص هذه المدخرات في القنوات الاستثمارية المالية والمصرفية مما احدث اثار انكمashية، ارتفاع اسعار الفائدة قد يكون احد الادوات المستخدمة في سحب السيولة النقدية لمواجهة التضخم .

اما مرونة X₂ سعر الصرف فقد بلغت -0.027 - باشارة سالبة والملحوظ من بيانات تغيرات سعر الصرف في البرازيل ان سعر الصرف المعتمد فيها مرن ومغال مما يتربّط عليه تزايد الطلب على الاستيرادات السلعية الامر الذي يؤدي الى تخفيض قيمة هذه السلع عن مثيلاتها المحلية وهذا التأثير من العلاقات السعرية يؤدي الى تراجع في العرض المطلي من السلع كما يؤدي الى تباطئ انتاج السلع المتاجر بها لارتفاع تكاليفها النسبية مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها مقارنة بمثيلاتها في الاسواق التنافسية ، والى تغيير هيكل الطلب وانخفاض في معدلات النمو الصناعي .

اما مرونة معدل التضخم X₃ فقد بلغ معامل المرونة 0.91 وبعلاقة طردية نلاحظ ان معدلات التضخم منذ عام 1997 تم اتخاذ سياسات استهداف التضخم وكانت ضمن المعدلات المنخفضة وغير متسرعة وعلاقة هذه المعدلات مع النمو الصناعي كانت منسجمة مع الدراسات التطبيقية التي اجرتها البنك الدولي في منتصف التسعينيات من القرن الماضي للعديد من الدول النامية التي اثبتت ان مثل هذه المعدلات توفر بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي والصناعي (برونو ، 1995 ، 35-36) ، وبلغت مرونة متغير السكان 0.66 وبعلاقة طردية ايضا حيث كانت معدلات نمو السكان منخفضة واثرت هذه المعدلات ايجابيا مع حدوث زيادات مستمرة في متوسط الدخل الفردي مع مرور الزمن والتي تؤثر ايجابيا في معدلات النمو الصناعي .

(٤-١) تقييم وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في فنلندا*

تم التوصل الى افضل تقييم للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الصناعي في فنلندا من خلال الصيغة الخطية من بين بقية الصيغ التي اعتمدت بعد تطبيق طريقة الاسقاطات المتتابعة وكانت النتائج كالتالي :-:

$$\begin{aligned} Y &= 59.1 - 0.38 X_1 + 5.3 X_2 - 0.000007 X_3 + 0.415 X_4 \\ t &: 4.09 \quad -5.76 \quad 4.79 \quad -2.76 \quad 4.92 \\ R-Sq &= 81.4\% \quad R-Sq(adj) = 78.3\% \quad F = 26.25 \quad D-W = 2.0 \end{aligned}$$

وكان قيمه $R-Sq$ البالغة 81.4% فسرت بوساطة كل من (X_1 سعر الفائدة ، X_2 سعر الصرف X_3 السكان ، X_4 معدل التضخم) وقد اجتازت هذه المتغيرات اختبار t حيث كانت قيمها المقدرة اكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يؤكد العلاقة السببية بين المتغيرات اعلاه والمتغير المعتمد النمو الصناعي . كما تبين ان قيمة F المقدمة 26.25 هي اكبر من قيمة F الجدولية مما يؤكد على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ، اما قيمة درين واطسن $D-W$ فبلغت 2.0 وان هذه القيمة تعطي تاكيد على ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائية .

وللتعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية وقيم التأثير للمتغيرات المستقلة كل على حد مع المتغير المعتمد من خلال معاملات المرونة لكل منهم تبين ان مرونة X_1 سعر الفائدة 0.12035 وعلاقة عكسية حيث ان معدلات الفائدة المنخفضة كانت لها اثار سلبية في عملية النمو الصناعي مما يؤدي الى زيادة في عرض النقد بدلا من توجه هذه الموارد المالية الى المصادر مما يحدث زيادة في معدلات التضخم والتي يكون لها اثار سلبية في النمو الصناعي ، كما ان انخفاض اسعار الفائدة المحلية قد تلجم بعض الشركات الى تحويل استثماراتها خارج الاقتصاد من خلال الشركات التي تتجه الى الاستثمارات في بيئه ذات عائد افضل.

اما مرونة X_2 سعر الصرف فبلغت 0.182521 باشارة موجبة حيث ان اسعار الصرف المتوازنة توفر بيئه ملائمه للاستثمار مما يؤثر ايجابيا في معدلات النمو الصناعي وكانت مرونة X_3 السكان 14.302 باشارة سالبه حيث ان زياده معدلات مو السكان في ضل استخدام التكنولوجيا الحديثه قد يتسبب في

$$\begin{aligned} ^4 - Y &= 69.1 - 0.366 X_1 + 4.52 X_2 - 0.000009 X_3 + 0.341 X_4 + 0.0000001 X_5 + 0.0000002 X_6 + \\ &0.004 X_7 \\ t &: 4.16 \quad -5.17 \quad 3.51 \quad -2.99 \quad 3.06 \quad 0.91 \quad 0.74 \\ 0.01 \\ R-Sq &= 83\% \quad R-Sq(adj) = 77.4\% \quad F = 14.67 \quad D-W = 2.0 \end{aligned}$$

ضهور معدلات البطالة مما سيكون له اثار سلبية في معدلات النمو الصناعي من خلال انخفاض معدلات الطلب المحلي نتيجة لانخفاض مستويات الدخل للسكان وضعف المنافسة للسلع المنتجة في الاسواق الخارجية .

اما مرونة X_4 معدل التضخم فبلغ معامل المرونة 0.065 باشارة موجبه مما يؤكد ان معدلات التضخم هي ضمن المعدلات التي يمكن ان توفر بيئه ملائمه للنمو الصناعي وهذا ما تؤكده البيانات الخاصه لمعدلات التضخم في فنلندا حيث كانت ضمن المعدلات المنخفضه والتي هي نتائج ايجابي لسياسات مكافحة التضخم .

١-٥) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في المكسيك^٥

اظهرت الصيغة اللوغارتمية المزدوجة وبطريقة الاسقاطات افضل النتائج في تقدير العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في المكسيك وقد تمثلت افضل تقدير لمعلمات النموذج كالتالي:-

$$\begin{aligned} \text{Log Y} &= -22.0 - 0.0611 \log X_2 + 2.57 \log X_3 \\ t &: -7.92 \quad -5.47 \quad 16.88 \\ R-Sq &= 97.4\% \quad R-Sq(\text{adj}) = 97.2\% \quad F = 478.99 \quad D-W = 1.21 \end{aligned}$$

بلغت القوة التفسيرية للنموذج $R-Sq$ بلغت 97.4% وقد فسرت بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (X_2 سعر الصرف و X_3 السكان) حيث اظهرت قيم t المحسوبه لكلا المتغيرين معنويه عند مقارنتها بنظيرتها الجدوليه عند مستوى معنويه ٥% اما قيمه F فبلغت 478.99 وهي اكبر ايضا من قيمه F الجدوليه المناظرة لها عند نفس مستوى المعنويه وهذا يؤكد معنويه العلاقة الخطيه بين المتغيرات المستقله والمتغير المعتمد ، وبلغت قيمه $D-W$ المحسوبه 1.21 وهذه القيمه تؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائيه ، وبلغت مرونه سعر الصرف (-0.061) باشارة سالبه حيث تشير هذه القيمه الى ان التغيرات الحاصله في العملة المكسيكيه ادت الى تباطؤ الاستثمار الخاص او الاجنبي ويعود الى نمط السياسات النقدية وكذلك تواضع اسواق النقد الاجنبي مما ترتبه عليه اوضاع سلبية تؤثر في النمو الصناعي وهذا يتطلب ضرورة اصلاحات متناسقه فيما بينها .

اما مرونة السكان (2.57) باشارة موجبه حيث ان معلمات نمو السكان في المكسيك هي معدلات متواضعة بين معدلات ١% و ٢% واثرت هذه المعلمات ايجابيا مع حدوث زياده مستمرة في متوسط

⁵ - $Y = 2.56E+10 - 1.38E+8 X_1 + 1.79 E+9 X_2 + 391 X_3 - 4915520 X_4 + 0.324 X_5 + 0.0105 X_6 + 1.44 E+9 X_7$
 $t: 1.1 \quad -1.38 \quad 2.11 \quad 1.29 \quad -0.11 \quad 1.36 \quad 0.17 \quad 0.59$
 $R-Sq = 97.1\% \quad R-Sq(\text{adj}) = 96.2\% \quad F = 101.07 \quad D-W = 0.79$

الدخل الفردي مع مرور الزمن والتي تؤثر ايجابيا في خلق الطلب المحلي ومن ثم التأثير الايجابي في معدلات النمو الصناعي.

الاستنتاجات :-

١- أظهرت الدراسة القياسية عدم معنوية الاستثمار الأجنبي في كافه الدول التي شملتها الدراسة وقد يعزى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية لعدم توفر البيئة الملائمة للاستثمار في كل من المغرب ، المكسيك وخاصة فيما يخص عدم توفر الأسواق المالية الفاعلة في جنوب الاستثمارات وانخفاض معدلات العائد من الاستثمار ، اما في البرازيل فان هذا المتغير لم تظهر معنويته كون عوائد الاستثمار تتجه خارج النمو الاقتصادي وفي تايلند فان انتشار الشركات المتعددة الجنسية فيها يعطي حصول هذه الشركات على معدلات العائد من الاستثمار وفي فنلندا ان ضعف الاستثمار ناتج عن حجم المنافسه في اوروبا وضعف كفاءة الانتاج مقارنة بالدول الاوربيه الغربيه .

٢- اظهر متغير السكان تاثير معنوي في كل الدول التي تضمنتها الدراسة ويعزى هذا التأثير الى ارتفاع حجم الطلب المحلي للنتاج الصناعي في ظل وجود قيود التجارة التي تفرضها غالبيه هذه الدول وفي ظل اتجاه هذه الدول لقواعد حرية التجارة سيكون لتاثير متغير السكان تاثير سلبي من خلال انخفاض الطلب على السلع المحليه والاتجاه الى السلع المستورده للاستفاده من انخفاض اسعار المنتوجات بالإضافة الى جودتها ، الا انه من جهة اخرى فان زيادة السكان تؤدي الى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الاجور مما يغرى المستثمرين المحليين والشركات المتعددة الجنسية على الاستثمار في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية كما حصل في دول جنوب شرق آسيا .

٣- لم تظهر معنويه العجز او الفائض في الموازنـه العامـه في جميع الدول التي شملتها الدراسة من خلال تفحص البيانات الخاصـه بهذا المتغير نجد ان جميع الدول تعاني من وجود العجز في الموازنـه العامـه مما يكون سبب اساسي في الحـد من الاستثمار الصناعـي وعدم كفاـيه التمويل الحكومـي لـاحـداث نـمو في النـاج الصناعـي .

٤- اظهر مؤشر الفساد تاثير ايجابي لمؤشر مدركات الفساد في تايلند حيث كانت قيم هذا المتغير تتراوح بين 1.85-3.60 مما يؤكد ان ادراك الفساد في ظل وجود فساد عالي يمكن ان يسهم في خدمة عملية النمو الصناعي اما قيمة هذا المؤشر فقد كانت افضل من هذه القيمة في بقية الدول حيث بلغت المغرب بين 3.50-6.9 وفي البرازيل 4.76-3.0 وفي المكسيك وصلت الى 3.70 اما في فنلندا فتعد هذه الدولة في مقدمة دول العالم في ادراك الفساد حيث وصلت في

سنة 2000 القيمة العليا لهذا المؤشر وهي 10 مما يؤكد على ان هذه الدول زادت من قدرتها على كشف الفساد والحد من التجاوز على الموارد المستخدمة بما يخدم عملية النمو الصناعي ومن ثم النمو الصناعي .

المقترحات:-

- ١- ضرورة توفير المناخ الاقتصادي العام والاستقرار السياسي اللازم لجذب الاستثمار الخاص والاجنبي ليسهم في رفع معدلات النمو الصناعي من خلال خلق وتطوير الاسواق المالية والتوسيع في عمليات الخصخصة وخاصة بالنسبة للوحدات الصناعية التي اصبحت تشكل عبئا على الموازنة العامة للاستفادة من عوائد عملية الخصخصة في تخفيض عجز الموازنة من خلال سياسات الاصلاح الاقتصادي ووضع القوانين والتشريعات التي توفر البيئة الملائمة لهذه الانواع من الاستثمار من جهة وعدم ترك الارث القومي الى المستثمرين الاجانب .
- ٢- ان النمو الصناعي يتطلب المزيد من الدعم لمؤسسات الشفافية والنزاهة واسناد مشاركة ابناء الشعب لمواجهة عمليات الفساد والتي تشكل قيدا امام معدلات النمو من خلال استزاف الموارد العامة للدولة في اتجاهات خارج عملية النمو حيث لازالت الكثير من الدول وخاصة النامية التي تعاني من انخفاض قيم مؤشرات ادراك الفساد وبكافأة اشكاله .
- ٣- ان النمو الصناعي يتاثر الى حد بعيد بسياسات تحرير التجارة وخاصة في بلدان غير مكتملة النمو والتي تعاني منتجاتها الصناعية من ضعف المنافسة والجودة امام المنتوجات المستوردة مما يتطلب توفير قدر من الحماية اللازم للصناعات الناشئة وإلا ستؤدي هذه السياسة الى تأثيرات سلبية كبيرة على معدلات النمو الصناعي مما يتطلب التدرج في اتجاه تطبيق سياسة حرية التجارة بما يتناسب مع توفير القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي المحلي.

المصادر:-

١. احمد فتحي عبد المجيد ، ٢٠٠٤ ، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل.
٢. اموري هادي كاظم، ١٩٨٨، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، مطبعة التعليم العالي، بغداد.
٣. انطونيوس كريم ، ١٩٨٢ ، العرب امام تحديات التكنولوجيا - الكويت.

٤. بشار ذنون محمد الشكرجي، ٢٠٠٦ ، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره في التركيز المصرفي -الأردن وال سعودية انمونجا .
٥. جوفري ماكنيكول، ٢٠٠٣ ، النشرة الاقتصادية-العدد ١٧٤ نيويورك ، اكسفورد يونيفرستي بريس.
٦. جيمس جوارتي وريجارد سكروب ، ١٩٨٢ ، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص ، دار المريخ للنشر -الرياض المملكة العربية السعودية .
٧. حسن الحاج ، ٢٠٠٧ ، عجز الموازنة المشكلات والحلول، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت منظمة عربية مستقلة ، العدد ٦٣ ، السنة السادسة.
٨. حسين علي بخيت وسحر فتح الله ، ٢٠٠٢ ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد .
٩. خالد عبد الرحيم و اكرم احمد الطويل، ١٩٨٨ ، اساسيات التنظيم الصناعي، ط١- دار ابن الاثير للطباعة والنشر- الموصل.
١٠. خالد واصف الوازني ود. احمد حسين الرفاعي ، ٢٠٠٢ ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الجامعة الهاشمية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان الاردن .
١١. خليل ابراهيم السعادات، بدون سنة، كلية التربية -جامعة الملك سعود ، الرياض .http://www.bab.com/artides/ful_arbde,cfm=2313
١٢. رياض المؤمني ، ١٩٨٧ ، اثر راس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية ، التجربة الاردنية للمدة ١٩٦٨-١٩٨٥ ، ابحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٣، العدد ٢، الاردن .
١٣. سرمد كوكب الجميل ، ٢٠٠٤، الاستثمار الاجنبي المباشر في التعليم العالي تحليل لمنظور المؤسسات الدولية لادارة فجوة المعرفة ، تنمية الرافدين ، مجلد ٢٦ ، العدد ٤٧ .
١٤. شيرمان جي ،الصراع التكنولوجي الدولي ، تطوير ومراحمة ترجمة آمنة المصري نور الدين، بدون سنة ، دار الحداثة للطباعة والنشر - بيروت لبنان.

١٥. صابر احمد عبد الباقي ، بدون سنة ، المشكلة السكانية والتنمية ، كلية الآداب جامعة المينا.
١٦. طاهر حمدي كنعان، ١٩٩٨، تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، الامارات: ابو ظبي، الصندوق العربي لانماء الاقتصادي والاجتماعي - صندوق النقد العربي.
١٧. عبد الله بن حاسن الجابري ، ٢٠٠٥ ، الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
١٨. عباس علي التميمي ، ١٩٨٥ ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -جامعة الموصل -كلية التربية -قسم الجغرافية.
١٩. عبدالسلام بكر محمود المولى، ١٩٩٣ ، اثر مراحل التعليم على النمو الاقتصادي في العراق للفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٢٠. محمد الأفendi- عضو مجلس الشورى اليمني، ٢٠٠٥ ، الفساد وأثره على التنمية.
٢١. مايكل ايجمان ، ترجمة وتحريف محمد ابراهيم منصور ، ١٩٩٩ ، الاقتصاد الكلي -النظريه والسياسات، دار المريخ للنشر -جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية.
٢٢. محمد آدم ، ٢٠٠٠ ، التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والتنمية، مجلة النبأ، العدد ٤٤ ، العراق، <http://www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm>
٢٣. محمد صالح تركي القرشي وناظم محمد نوري الشمري، ١٩٩٣ ، مبادئ علم الاقتصاد، دار ابن الاثير للطباعة والنشر -الموصل.
٢٤. محمد محمود الحجلوني و د.سعید سامي الحلاق ، ٢٠١٠ ، دراسة الجدوی الاقتصادية وتقييم المشروعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن - عمان .

٢٥. محمد السقا، ٢٠٠٩، اقتصاديات السكان، جامعة الكويت، Power Point Presentation،
www.abhatoo.net.ma/IMG/doc/12dec_3.doc
٢٦. مصطفى العبد الله الكفري ، ٢٠٠٤ ، النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٠٥١ ، كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة دمشق .
٢٧. مصطفى عبد العزيز ، طلال محمود كداوي ، تقييم المشاريع الاقتصادية ، ١٩٩٩.
٢٨. منير راشد و إبراهيم الكراسنة، ٢٠٠٥ ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، معهد صندوق النقد العربي، الكويت .
٢٩. مايكل برونو ، ١٩٩٥ ، هل يؤدي التضخم حقا الى خفض النمو ؟ مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٣، العدد ٢٣ ، صندوق النقد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، نيويورك .
٣٠. وشاح عبد الرزاق ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط ،
www.arab_aip.org/course/37/pdf/p78025
٣١. وعد المشهداني، ٢٠٠٩، رأس المال الفكري
<http://hrdiscussion.com/hr5005.html>.
٣٢. وائل قديح، ٢٠٠٧، سعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي، مركز التخطيط الفلسطيني
www oppc pna net kraat qraat2 new_page_1.htm.
٣٣. د. يحيى عبد الغني النجار، ٢٠٠٦ ، مفهوم الفساد:
www.arab_aip.org/course/37/pdf/p78025
٣٤. الاقتصاد والأعمال ، ٢٠٠٩ ، سعر الفائدة.
[\(www.mafhoum.com\sur\articles\young\pdf \)](http://www.mafhoum.com/sur/articles/young/pdf/)
٣٥. منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير للتجارة والمحاسبة، ٢٠٠٨ ، سعر الفائدة.
<http://forums.saudistocks.com/t343870.html>
٣٦. Micheal Michaely (1977), Export and Growth, An Empirical Investigation,
[Jurnal of Development Economics, Vol. 41.](http://Jurnal of Development Economics, Vol. 41)

-
- Word Development indicators 2003, database in CD-ROM World Bank, .٣٧
New York.
- Global correction prediction Index (2000-2005) Transparency International, .٣٨
[www.Transparenc](http://www.Transparenc.com) or www.amazon.com
- United Nations Statistics Division - National Accounts, 2007 - All available .٣٩
Series, http://unstats.un.org/unsd/snaama/United_Nations_Statistics_Division - National_Accounts.htm.
- International Financial Statistical, 2004, IFS CD-ROM, Version 1.154, .٤٠
International Monetary fund , New York.

جدول (١): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في المغرب
بالأسعار الثابتة
دولار أمريكي

	النمو الصناعي	سعر الفائدة	سعر الصرف	السكان	التضخم	الاستثمار الأجنبي	العجز أو الفائض	مؤشر ادراك الفساد
Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	17.28	9	3.937	19566920	15.22	89416200	-7184000000	6.94
1981	18.79	9	5.172	20088921	9.71	58581300	-10557000000	6.80
1982	18.26	11	6.023	20634702	7.23	79528200	-10630000000	6.67
1983	19.12	10	7.111	21193919	7.32	46123600	-7680000000	6.53
1984	18.86	10	8.811	21752334	8.42	46989200	-6762000000	6.39
1985	18.71	9	10.062	22299054	10.32	19975200	-9424000000	6.25
1986	17.59	9	9.104	22830327	3.92	549182	-11872000000	6.11
1987	18.64	11	8.359	23346973	5.32	59574900	-7025000000	5.97
1988	18.02	11	8.209	23848303	3.96	84661600	-5841000000	5.84
1989	18.32	9	8.488	24335034	5.49	167056000	-9951000000	5.70
1990	18.63	9	8.242	24807743	6.53	165123000	-4760000000	5.56
1991	17.37	10	8.707	25265116	4.44	317462000	-5083000000	5.42
1992	18.25	11	8.538	25706166	3.65	422470000	-3368000000	5.28
1993	18.06	10	9.299	26132525	1.56	491466000	-6509000000	5.14
1994	17.06	12	9.203	26546689	1.56	550924000	-8915000000	5.01
1995	18.20	10	8.540	26950605	7.95	92386200	-12365000000	4.87
1996	17.10	8	8.716	27345877	1.02	76412300	-9485000000	4.73
1997	17.83	8	9.527	27732580	1.96	3568760	-4778000000	4.59
1998	17.06	6	9.604	28109476	12.16	11869500	-13197000000	4.45
1999	17.51	6	9.804	28474559	0.81	2651870	3046000000	4.31
2000	17.45	5	10.626	28827115	0.60	220740000	-20778000000	4.70
2001	15.95	4	11.303	29166464	0.78	143838000	-10042000000	4.30
2002	15.99	3	11.021	29495378	1.11	79161000	-17251000000	3.70
2003	16.55	3	9.574	29820777	0.73	2312680000	-15468900000	3.30
2004	16.74	2	8.868	30151789	1.02	787054000	-15432400000	3.20
2005	15.82	3	8.865	30494991	1.47	1551600000	-19557000000	3.20
2006	15.17	3	8.796	30852971	1.53	1169327000	-17494700000	3.20
2007	14.38	3	8.192	31224136	3.77	1360463500	-18525850000	3.50
2008	15.12	3	7.754	31605616	3.05	1264895250	-18010275000	3.50

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على:-

- 1 -Word Development indicators 2003, database in CD-ROM World Bank, New York.
- 2- Global correction prediction Index (2000-2005) Transparency International,
[www.Transparenc.org](http://www.transparenc.org) or www.amazon.com
- 3-United Nations Statistics Division - National Accounts, 2007 - All available Series,
<http://unstats.un.org/unsd/snaama/United Nations Statistics Division - National Accounts.htm> .
- 4-International Financial Statistical, 2004, IFS CD-ROM, Version 1.154 International Monetary fund, New York.

جدول (2): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تايلند

دولار أمريكي

بالأسعار الثابتة

	النموا الصناعي	سعر الفائدة	سعر الصرف	السكان	التضخم	الاستثمار الأجنبي	العجز أو الفائض	مؤشر ادراك الفساد
Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	21.51	15	20.476	4.7E+07	12.70	189859000	-256580000000	2.42
1981	22.64	17	21.820	4.8E+07	8.37	290555000	-213600000000	2.42
1982	21.32	15	23.000	4.9E+07	5.06	190869000	-411200000000	2.42
1983	22.13	12	23.000	5.1E+07	3.65	349607000	-228240000000	2.42
1984	22.91	14	23.639	5.2E+07	2.91	401019000	-331830000000	2.42
1985	21.92	13	27.159	5.3E+07	2.18	163201000	-389790000000	2.42
1986	23.88	8	26.299	5.3E+07	1.65	262504000	-341320000000	2.14
1987	24.25	6	25.723	5.4E+07	4.72	351932000	-88600000000	2.00
1988	25.84	9	25.294	5.5E+07	5.92	1.105E+09	360990000000	1.85
1989	24.18	11	25.702	5.6E+07	6.12	1.775E+09	653350000000	1.85
1990	24.85	13	25.585	5.7E+07	5.77	2.444E+09	1.07049E+11	1.85
1991	26.08	11	25.517	5.7E+07	5.75	2.014E+09	1.00455E+11	1.85
1992	28.30	7	25.400	5.8E+07	4.49	2.113E+09	71793000000	1.85
1993	28.75	7	25.320	5.9E+07	3.29	1.804E+09	55618000000	2.42
1994	28.42	7	25.150	6E+07	5.21	1.366E+09	1.01239E+11	2.42
1995	28.66	11	24.915	6E+07	5.59	2.068E+09	1.34965E+11	2.42
1996	29.72	9	25.343	6.1E+07	4.01	2.336E+09	433030000000	3.30
1997	30.17	15	31.364	6.1E+07	4.06	3.895E+09	-150610000000	3.30
1998	30.87	13	41.359	6.1E+07	9.24	7.315E+09	-1.28951E+11	3.30
1999	32.65	2	37.814	6.2E+07	4.04	6.103E+09	-1.54193E+11	3.30
2000	33.59	2	40.112	6.2E+07	1.35	3.366E+09	-1.08065E+11	3.20
2001	33.43	2	44.432	6.3E+07	2.07	5.067E+09	-1.22993E+11	3.20
2002	33.69	2	42.960	6.4E+07	0.82	3.342E+09	-768150000000	3.20
2003	34.84	1	41.485	6.5E+07	1.33	5.232E+09	239980000000	3.30
2004	34.45	1	40.222	6.5E+07	3.13	5.86E+09	-264085000000	3.60
2005	34.70	3	40.220	6.6E+07	0.58	8.964E+09	-1205250000	3.80
2006	35.08	5	37.882	6.7E+07	5.96	1.075E+10	-13806875000	3.60
2007	35.60	4	34.518	6.7E+07	3.45	9.857E+09	-7506062500	3.30
2008	37.55	4.5	33.313	6.7E+07	3.65	1.03E+10	-10656468750	3.50

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر جدول (١)

جدول (٣): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في البرازيل
بالأسعار الثابتة
دولار أمريكي

Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	33.41	47	1.92E-11	121618369	87.31	1911000000	0	4.67
1981	29.21	90	3.38E-11	124494015	107.21	2520000000	0	4.67
1982	30.81	121	6.52E-11	127418317	104.83	2910000000	0	4.67
1983	29.16	203	2.10E-10	130360696	140.20	1609000000	-2	4.67
1984	30.20	257	6.72E-10	133281186	185.96	1594000000	-7	4.67
1985	29.99	282	2.25E-09	136149409	231.72	1441000000	-56	4.67
1986	30.63	105	4.96E-09	138956419	145.27	345000000	-178	4.90
1987	27.73	424	1.43E-08	141704603	204.10	1169000000	-507	4.20
1988	26.90	1193	9.54E-08	144389785	651.11	2804000000	-4777	3.51
1989	23.87	6405	1.03E-06	147011107	1209.12	1131000000	-74282	3.51
1990	25.53	15779	2.48E-05	149570485	2735.49	989000000	-671709	3.51
1991	24.37	848	1.48E-04	152060232	414.24	1103000000	-257436	3.51
1992	21.32	1574	1.64E-03	154484742	968.18	2061000000	-24388800	3.51
1993	22.19	3284	3.22E-02	156873491	2001.35	1292000000	-1314980000	3.00
1994	23.48	4821	6.39E-01	159266485	2251.70	3072000000	-21269700000	3.00
1995	18.62	53	9.18E-01	161691994	93.52	4859000000	-11292340000	3.75
1996	16.80	27	1.01E+00	164156558	17.09	112000000000	-67271650000	2.96
1997	16.67	25	1.08E+00	166649884	7.64	19650000000	-63663800000	3.42
1998	15.72	30	1.16E+00	169161808	4.23	31913000000	-70879500000	3.16
1999	16.12	26	1.81E+00	171675320	8.48	28576000000	-4.39424E+10	3.70
2000	17.22	18	1.83E+00	174174447	6.18	32779200000	-4.70960E+10	3.90
2001	17.13	17	2.35E+00	176659138	8.97	22457400000	-5.02496E+10	4.00
2002	16.85	19	2.92E+00	179123364	10.55	16590200000	-5.34033E+10	4.00
2003	18.02	23	3.08E+00	181537359	13.73	10143500000	-5.65569E+10	3.90
2004	19.22	16	2.93E+00	183863524	8.03	18165700000	-5.97105E+10	3.90
2005	18.10	19	2.43E+00	186074634	7.21	15193000000	-6.28641E+10	3.70
2006	17.40	15	2.18E+00	188158438	6.15	18782200000	-6.60177E+10	3.30
2007	17.57	17	1.95E+00	190119995	3.73	16987600000	-6.91714E+10	3.50
2008	17.60	16	1.83E+00	191971506	5.87	17884900000	-7.23250E+10	3.50

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر جدول (١)

جدول (4): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في فنلندا

دولار أمريكي

بالأسعار الثابتة

	النمو الصناعي	سعر الفائدة	سعر الصرف	السكان	التضخم	الاستثمار الأجنبي	العجز أو الفائض	مؤشر ادراك الفساد
Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	27.50	12	0.627	4779537	9.82	27949700	-4154000000	8.14
1981	26.65	11	0.726	4800973	11.62	99646700	-1968000000	8.14
1982	25.85	12	0.811	4826198	9.18	910574	-5070000000	8.14
1983	25.41	15	0.937	4853243	8.25	84470700	-7965000000	8.14
1984	25.56	17	1.011	4879244	6.82	136185000	-3111000000	8.14
1985	24.93	13	1.042	4902206	5.39	112512000	-2702000000	8.14
1986	23.93	12	0.853	4921227	4.84	347667000	394000000	8.60
1987	24.48	10	0.739	4937124	4.29	264728000	-6690000000	8.70
1988	24.36	10	0.704	4951682	7.82	531741000	1754000000	8.88
1989	23.94	13	0.722	4967526	6.22	490176000	8807000000	8.88
1990	22.58	14	0.643	4986441	5.77	812173000	945000000	8.88
1991	19.71	13	0.680	5009162	1.85	-232904000	-34096000000	8.88
1992	20.78	13	0.753	5034767	0.66	396370000	-70346000000	8.88
1993	22.58	8	0.961	5061396	2.00	863526000	-64554000000	8.97
1994	23.99	5	0.879	5086368	1.35	1495770000	-58781000000	9.01
1995	25.28	6	0.734	5107802	4.76	1044130000	-53599000000	9.03
1996	24.27	4	0.773	5125126	-0.20	1118240000	-36571000000	9.05
1997	24.64	3	0.873	5139094	2.21	2128500000	-15523000000	9.40
1998	25.77	4	0.899	5150766	3.45	12028600000	-1904000000	9.60
1999	25.35	3	0.939	5161775	0.89	4649170000	1583340000	9.80
2000	26.25	4	1.085	5173368	2.62	9125450000	3920240000	10.00
2001	25.71	4	1.118	5185712	3.03	3739440000	-291499000	9.90
2002	24.94	3	1.063	5198588	1.27	8275950000	2361930000	9.70
2003	24.15	2	0.886	5212407	-0.40	3472100000	31000000	9.70
2004	23.49	2	0.805	5227580	0.64	3037970000	1647000000	9.60
2005	23.06	2	0.804	5244344	0.42	4556440000	1975000000	9.60
2006	23.70	3	0.797	5262953	1.25	3756740000	1811000000	9.50
2007	23.62	2.5	0.731	5283238	2.51	4156590000	1893000000	9.40
2008	22.46	2.75	0.683	5304463	2.68	3956665000	1852000000	9.00

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر جدول (١)

جدول (٥): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في المكسيك
بالاسعار الثابتة
دولار امريكي

Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	19.05	49	0.023	6.9E+07	33.41	2.09E+09	-136000000	1.87
1981	19.11	52	0.025	7E+07	26.01	3.078E+09	-401000000	1.87
1982	18.10	46	0.056	7.2E+07	60.92	1.901E+09	-1168000000	1.87
1983	16.42	58	0.120	7.3E+07	90.47	2.192E+09	-1453000000	1.87
1984	18.17	62	0.168	7.4E+07	73.61	1.984E+09	-3559000000	1.87
1985	19.45	50	0.257	7.6E+07	56.74	1.542E+09	-2112000000	1.87
1986	20.88	88	0.612	7.7E+07	73.62	2.036E+09	-10333000000	3.60
1987	21.02	96	1.378	7.9E+07	139.66	1.184E+09	-27422000000	3.70
1988	23.15	69	2.273	8E+07	112.71	2.011E+09	-37007000000	2.23
1989	21.64	47	2.461	8.2E+07	26.53	2.785E+09	-25082000000	2.23
1990	20.39	37	2.813	8.3E+07	28.13	2.549E+09	-18672000000	2.23
1991	20.54	24	3.018	8.5E+07	23.25	4.742E+09	27694000000	2.23
1992	20.15	19	3.095	8.7E+07	14.41	4.393E+09	46921000000	2.23
1993	19.07	17	3.116	8.8E+07	9.49	4.389E+09	6451000000	2.05
1994	18.80	16	3.375	9E+07	8.47	1.097E+10	-386000000	1.87
1995	19.97	61	6.419	9.2E+07	37.87	9.526E+09	4.84449E+09	2.85
1996	21.53	34	7.599	9.3E+07	30.74	9.186E+09	5.83892E+09	3.30
1997	21.92	22	7.918	9.5E+07	17.69	1.283E+10	6.83336E+09	2.52
1998	22.03	27	9.136	9.7E+07	15.39	1.242E+10	7.82779E+09	2.91
1999	21.79	24	9.560	9.8E+07	15.09	1.371E+10	8.82223E+09	3.10
2000	21.31	17	9.456	1E+08	12.10	1.794E+10	9.81666E+09	3.30
2001	20.61	13	9.342	1E+08	5.88	2.943E+10	1.08111E+10	3.70
2002	19.62	8	9.656	1E+08	6.96	2.11E+10	1.18055E+10	3.60
2003	19.08	7	10.789	1E+08	18.95	1.501E+10	1.28000E+10	3.60
2004	19.12	7	11.286	1E+08	9.06	2.247E+10	1.37944E+10	3.60
2005	18.81	10	10.898	1.1E+08	4.36	1.988E+10	1.47888E+10	3.50
2006	18.91	8	10.899	1.1E+08	6.89	1.922E+10	1.57833E+10	3.30
2007	18.59	9	10.928	1.1E+08	4.73	1.955E+10	1.67777E+10	3.50
2008	18.77	8.5	11.130	1.1E+08	6.46	1.939E+10	1.77721E+10	3.60

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر جدول (١)

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.